كبار الشخصيات المشاركة في الملتقى يتقدمون الحضور (ناصر عبدالسيد)

خلال المنتدى الاستثماري المصري ـ الخليجي الأول
الزمانان: استثمارات كويتية كبرى تشارك بمصر

أسامة صالح متحدثا خلال المنتدى

القاهرة ـ ناهد امام

أكد سفيرنا لدى القاهرة سالم الزمانان أن مشاركة الكويت ودول الخليج في المنتدى تعد برهانا آخر على الدعم الخليجي، وخاصة الكويتي لمصر، مشيرا الى وجودتكليف حكومي للمشاركة في المنتدى حيث تشارك هيئة الاستثمار الكويتية في أعمال المنتدى الى جانب مشاركة كبرى الشركات الاستثمارية الكويتية في المنتدى ومن بينها الخرافي وغيرها.

وقال الزمانان في تصريح خاص لـ«الأنباء» على هامش انعقاد المنتدى الاستثماري المصري ـ الخليجي الأول إن الشركات الكويتية لديها الاستعداد الكبير للاستثمار في مصر حيث تتساءل من خلال المنتدى عن القوانين الخاصة بالاستثمار في مصر ما يؤكد الرغبة الحقيقية في الاستثمار.

وفي تصريحات خاصة لـ«الأنباء» قال رئيس مجلس ادارة شركة نور الصالحية العقارية بدر الربيعة ـ أحد المشاركين في المنتدى ـ إن الشركة تدرس اقامة مشروع عقاري جديد في مصر خلال الفترة المقبلة من خلال المشروعات التي يتم طرحها خلال المنتدى، مشيرا الى أن الاستثمار في مصر يعد استثمارا طويل الأجل، معربا عن تفاؤله بالمناخ الاستثماري الفترة المقبلة.

وأوضح أن الشركة تقوم حاليا بتنفيذ مشروع استثماري ضخم في السادس من أكتوبر لانشاء 75 فيلا وانشاء مول تجاري ومدينة متكاملة من الخدمات باستثمارات 100 مليون جنيه ويتم الانتهاء من تنفيذه العام المقبل.

وفي الجلسة الافتتاحية للمنتدى، والذي يقام تحت شعار «شراكة استراتيجية.. وتكامل اقتصادي» وتنظمه وزارة الاستثمار بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار ودولة الامارات العربية المتحدة، دعا د.حازم الببلاوي رئيس الوزراء المستثمرين الى التحلي بالصبر واتخاذ قراراهم في الوقت الحاضر بناء على المؤشرات التي تتوقع المستقبل الذي يحمل المزيد من الاستقرار وبيئة عملية مواتية لنمو الأعمال حيث ان مصر تعمل على المضي قدما في خارطة الطريق وتنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية في الوقت المخطط لها خاصة بعد الانتهاء من خطوة مهمة الا وهي الانتهاء من اعداد مشروع الدستور تمهيدا للاستفتاء عليه.

حازم الببلاوي: خارطة طريق اقتصادية توفر 29 مليار جنيه

وأشار الى أن الدولة تعي أهمية وجود بيئة تشريعية مواتية للمشروعات الاستثمارية مما يضاعف من فرص تحقيق التقدم بالشكل المرجو، وهذا ما يتم حاليا، وقد تم اجراء العديد من المصالحات مع عدد من المستثمرين يصل الى 19 مستثمرا من الامارات والكويت والسعودية.

وأعلن رئيس الوزراء عن ملامح خارطة الطريق الاقتصادية التي تعمل بالتزامن مع خارطة الطريق السياسية حيث تستهدف تحقيق معدل تنمية يصل الى 3,5٪ بنهاية 2014/2013 وتقديم حزم تحفيزية تقدر بحوالي 29 مليار جنيه لمساندة المصانع المتعثرة والهيئات الحكومية الأخرى مثل السكة الحديد والصرف الصحي والكهرباء.

وأعلن أنه تمت الموافقة على تسديد 1,5 مليار دولار مستحقات لشركات أجنبية تعمل في مجال البترول الى جانب اهتمام الحكومة بالمشروعات التنموية وخاصة مشروع تنمية قناة السويس تحت اشراف هيئة قناة السويس، وسيتم طرح كراسة الشروط في هذا الخصوص نهاية الشهر الجاري.

من جانبه، قال أسامة صالح وزير الاستثمار إن اجمالي استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي بمصر تبلغ 49,875 مليار دولار من خلال مساهمات في رؤوس أموال 5007 شركات بمصر، وهو ما يتجاوز ويتخطى اجمالي الاستثمارات الغربية بالكامل، والتي تبلغ المساهمات في رؤوس أموالها 46 مليار و206 مليارين دولار، وهو ما يؤكد على عمق وقوة العلاقات الخليجية المصرية ويبرهن على ثقة المستثمر الخليجي في الاقتصاد المصري.

واشار الى أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر حتى نهاية العام المالي 2013/2012 بلغ 3 مليارات دولار مقارنة بأربعة مليارات دولار 2012/2011 ما يؤكد على أن الاستثمار في مصر مازال جاذبا للمستثمرين العرب والأجانب.

وكشف د.أحمد جلال وزير المالية ان هناك الحاجة الى 20 مليار دولار سنويا حتى يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي الى 6٪ خلال الفترة المقبلة، مشيرا الى وجود فجوة بين الاستثمار والادخار بنسبة 10٪.

بدوره، قال د. زياد بهاء الدين نائب رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولي إن مصر عضو فاعل في التجمعات الاقتصادية الدولية والعربية، مشيرا الى أن مصر تتوجه لتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي خلال المرحلة المقبلة. من جانبه، قال هشام رامز محافظ البنك المركزي المصري إن الدولة ملتزمة بسداد التزاماتها الخارجية دون تأخير، منها مستحقات نادي باريس، كما سيتم قريبا الاعلان عن خطة جديدة للتمويل العقاري ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

العبد العزيز: لا صحة لرسالة وقف الدعم المالي عن مصر

كونا: نفى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الشيخ سالم العبدالعزيز صحة رسالة وقف الدعم المالي عن جمهورية مصر العربية التي تناقلتها بعض برامج وبوابات التواصل الاجتماعي في الآونة الاخيرة.

وأكد الشيخ سالم انه «لا حقيقة لرسالة وقف الدعم المالي عن مصر التي جرى تداولها أخيرا»، مبينا أنها «مختلقة شكلا ومضمونا ولا تمت للواقع بصلة».

وشدد على ان وزارة المالية لم ترسل خطابا رسميا تعتذر بموجبه عن عدم تقديم الدعم المالي لمصر، كما جاء في الرسالة المذيلة باسمه، واصفا اياها بـ«المزورة والمجافية للحقيقة».

مصر: توقعات بوصول الاستثمار الأجنبي إلى 5 مليارات دولار في 2013ـ2014

القاهرة ـ رويترز: قال وزير الاستثمار المصري أسامة صالح انه يتوقع وصول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر إلى 5 مليارات دولار في 2013ـ2014.

وقال صالح على هامش المنتدى الاستثماري المصري الخليجي في القاهرة «أنا متفائل بوصول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خمسة مليارات دولار» في السنة المالية التي تنتهي في يونيو المقبل.

وذكر الوزير انه سيقوم في مستهل عام 2014 بجولة الى السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت «بهدف جذب استثمارات جديدة».

وفي وقت سابق قال صالح في كلمة أمام المنتدى إن إجمالي استثمارات دول الخليج في مصر يبلغ 49,8 مليار دولار مقارنة مع إجمالي الاستثمارات الغربية البالغة 46,2 مليار دولار.

وتعتزم مصر طرح نحو 60 مشروعا على المستثمرين الخليجيين خلال الملتقى الذي يستمر الى اليوم الخميس ويشارك فيه وزراء المجموعة الاقتصادية في مصر ونحو 500 من رجال الأعمال المصريين والخليجيين والأجانب.

«المركز»: تأخر حوكمة القطاع العام وقلة الخيارات التمويلية يعرقلان مشاريع الشراكة

نشر المركز المالي الكويتي (المركز) مؤخرا تقريرا حول قانون رقم 7 لعام 2008 المتعلق بتنظيم مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويقوم التقرير بحصر وتقييم أسباب عدم فاعلية القانون، ويقترح سياسات وخيارات بديلة لتمويل المشروعات، والتي بإمكانها أن تفعّل تنفيذ مشاريع الشراكة. كما يسلط التقرير الضوء على الأطر القانونية التي تتبعها بعض دول المنطقة في تنفيذ مشروعات شبيهة.

ويشير تقرير «المركز» إلى أن الاهتمام المتزايد من قبل حكومات الدول حول العالم بقوانين شراكة القطاعين العام والخاص خلال السنوات القليلة الماضية، نظرا لدور هذه القوانين بتمكين الحكومات من تنفيذ المشروعات الكبيرة والمعقدة والتي عادة ما تتطلب استثمارات ضخمة. إلا أنه بالرغم من جهود الحكومة في الكويت لزيادة مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ وإدارة بعض مشاريع القطاع العام الكبرى، فإن قانون شراكة القطاعين العام والخاص لم يلاق ترحيبا من القطاع الخاص، ويعود السبب الرئيسي لعدم فعالية القانون إلى المتطلبات الكثيرة والقوانين والتعليمات الصارمة المفروضة على القطاع الخاص، إضافة إلى تأخر الحوكمة في القطاع العام، وشح خيارات التمويل. وتشمل العوائق الرئيسية لنجاح قانون شراكة القطاعين العام والخاص في الكويت التالي:

- القواعد الصارمة التي يفرضها القانون للسيطرة على مسار المشروع، والتي تشكل عائقا بدلا من ان تكون محفزا للمستثمرين في القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال يجب على المستثمرين أن يسلموا المشاريع للحكومة بدون أي اعتبارات أو تعويضات. كما تتعرض الشركات غير المدرجة والشركات الأجنبية لعملية طويلة ومعقدة للتأهيل للمناقصات.
- صعوبة تمويل المشاريع، حيث لا يسمح القانون ببيع أو منح الامتياز أو حق الحجز أو رهن أي حقوق أخرى على الأرض المخصصة للمشروع بما فيها البناء على الأرض. كما توجد قيود على منح الضمانات أو الرهن على عملية البناء خلال مدة المشروع، فضلا عن عدم وجود سوق دين يتمتع بالعمق الكافي لتمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة.
- عدم وضوح إجراءات الموافقة على المشروع ومنح العطاءات، فهنالك هيكل مؤسسي معقد ويفتقر للحوكمة السليمة لا بد من التعامل معه، حيث يمر المشروع في كل مرحلة منه على جهات حكومية عديدة ويتعطل بسبب البيروقراطية.
- عدم وضوح نطاق الأعمال لبعض المشاريع، وضعف صياغة اللوائح يثبطان عزيمة القطاع الخاص للمشاركة في مشاريع شراكة القطاعين العام والخاص. كما أن اللوائح لا تقوم بتحديد المخاطر بشكل مناسب بين الحكومة واللاعبين الرئيسيين في القطاع الخاص.

ويؤكد التقرير أن تطوير سوق المال المحلي لمشاريع شراكة القطاعين العام والخاص سيساهم بتخفيف الأعباء المالية بصورة كبيرة عن طريق تقليل المعدل الوزني لتكلفة رأس المال. كما ستقلل سهولة الوصول إلى سوق الدين من تكلفة مشاريع شراكة القطاعين العام والخاص للاقتصاد، وتجعل بعض المشاريع قابلة للتحقق، ويقترح السياسات التالية لتحسين جاذبية مشاريع شراكة القطاعين العام والخاص:

- تعديل هيكلة المبادئ التوجيهية المالية بالتنسيق مع خبراء في مجال الاستثمار.
- تقسيم المشاريع الكبيرة إلى مشاريع صغيرة أو تنفيذها على مراحل.
- تقديم مبدأ التصنيفات الائتمانية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى تمويل المشاريع، وقد يتطلب الأمر تعزيز العوامل الائتمانية للمشروع لتحسين التصنيف الائتماني.
- تعميق سوق الدين المحلي ليساهم في تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين.
- العمل على وضع آلية لتقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص.
- تقديم وطرح حقوق امتياز طويلة المدى واتفاقيات بدء تنفيذ فعالة.

«إعمار» تنفي حظر البيع على الخارطة

نفت شركة اعمار العقارية منعها للمستثمرين إعادة بيع العقارات غير الجاهزة أو ـ ما يعرف بمنع البيع على الخارطة ـ وأكدت أنه من حق المستثمر إعادة بيع العقار على الخارطة وفق القانون وطبقا لعقد الشراء. وأشارت، حسب ما نقلته مصادر صحافية، عن العضو المنتدب للشركة أحمد المطروشي إلى أن الشركة تسمح بإعادة بيع تلك العقارات على الخارطة لمن دفع ما بين 30 و40٪ من قيمة العقار، طبقا للعقود المبرمة مع المشتري، كل حسب النسبة المحددة له إذا ما رغب في إعادة البيع. وبين المطروشي أن هناك حالات محدودة جدا يوقع فيها المشتري على بند عدم البيع إلا بعد إنجاز العقار لضمان منع المضاربات. وقال إن الأنباء التي تم تداولها مؤخرا عن إجبار إعمار للمستثمرين والوسطاء على عدم البيع على الخارطة مغلوطة وتشوش السوق وتربك المستثمر وتهدف إلى الضغط على «إعمار» لمنع المضاربات.

أخبار قصيرة

«التعليمية» تعتزم بيع حصة في شركة تابعة: كشفت شركة المجموعة التعليمية القابضة (تعليمية) عن نية مجلس الإدارة بيع حصتها في إحد أصول شركة تابعة خارج الكويت وسيتم مناقشة العرض المقدم الى الشركة والتفاوض على سعر البيع وطريقة السداد.

19 يناير المقبل نظر استئناف «الوطنية العقارية» حول فسخ عقد إدارة المنطقة الحرة: أفادت الشركة الوطنية العقارية (وطنية) بشأن الدعوى المقامة من الشركة ضد وزير التجارة والصناعة بصفته فيما يتعلق بطلب إلغاء القرار الإداري القاضي بفسخ عقد إدارة المنطقة الحرة، بأن الاستئناف المرفوع من قبل الممثل القانوني للشركة الوطنية العقارية ضد وزير التجارة والصناعة بصفته والممثل القانوني لمؤسسة الموانئ الكويتية بصفته قد حدد لنظره جلسة يوم الأحد الموافق 19 يناير 2014 أمام محكمة الاستئناف.

استقالة الرئيس التنفيذي لـ «المال للاستثمار»: أعلنت شركة المال للاستثمار أن الرئيس التنفيذي للشركة فوزي عبدالرحمن الجودر استقال من منصبه اعتبارا من 1 ديسمبر الجاري.

الشركة المتحدة الدولية القابضة
United International Holding Company

إعلان تذكيري

يود مجلس إدارة
الشركة المتحدة الدولية القابضة
تذكير السادة المساهمين بموعد
انعقاد الجمعية العامة العادية والغير عادية
للسنة المالية المنتهية في 2013/3/31
والموافق يوم الخميس 12 / 12 /2013
الساعة الثانية عشر ظهراً
في مقر وزارة التجارة والصناعة - قاعة (ب)
للإستفسار : 9/ 8/ 22471267
مجلس الادارة

فقد 5٪ في أكبر خسارة منذ يونيو
«بيتك للأبحاث»: الذهب يشهد أسوأ أداء في نوفمبر

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى ان الذهب مُني بخسارة خلال شهر نوفمبر الماضي هي أكبر انخفاض شهري له منذ خمسة أشهر، حيث فقد الذهب أكثر من 5٪ في نوفمبر 2013، وهي أكبر خسارة منذ يونيو 2013، كما أنه فقد ربع قيمته تقريبا منذ بداية العام وحتى الآن، مما يضع الذهب على طريق تحقيقه لأول خسارة سنوية منذ 13 عاما.

وقال التقرير ان الذهب سجل في نوفمبر 2013 أكبر انخفاض شهري له منذ خمسة أشهر وسط توقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي سيبدأ في تقليص برنامجه للتحفيز النقدي في ظل تعافي الاقتصاد الأميركي، مما يحد من الطلب على الأصول الآمنة. وانخفض الدولار 0,09٪ أمام سلة من العملات بعد تقليل الخسائر، مما نتج عنه تقديم دعم للسوق، في الوقت الذي شهد استقرارا لعائدات سندات الخزانة الأميركي فوق نسبة 2,7٪، وارتفاع الأسهم العالمية. وقد جذب الارتفاع الكبير وبأرقام قياسية في الأسهم الأميركية، في أعقاب الانخفاض، العديد من التجار بعيدا عن سوق المعادن الثمينة، هذا، ولامس مؤشر ستاندرد آند بورز 500 يوم الجمعة 20 نوفمبر الماضي سجلا قياسيا عند 1,813 نقطة.

وتوقع التقرير أن تنخفض أسعار الذهب في النصف الأول من ديسمبر 2013، حيث أشارت استطلاعات الرأي بين عدد من المحللين إلى أن أسعار الذهب ستشهد أسبوعا آخر من الهبوط. ويتوقع المتداولون مستويات المقاومة التالية عند 1,255 دولارا للأوقية (44,27 دولارا للغرام) و1,290 دولار للأوقية (45,50 دولارا للغرام)، بينما يقف مستوى الدعم عند مستوى 1,220 دولارا للأوقية (43,03 دولارا للغرام).

ولا تزال المخاطر على الذهب تشير نحو اتجاه الهبوط على خلفية ورود بيانات أميركية أقوى. وسيركز المتداولون على البيانات الاقتصادية الأميركية مع قراءة أولية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من 2013 وتقرير الوظائف غير الزراعية لشهر نوفمبر 2013. وتشير التقديرات العامة إلى تعديل بالزيادة في تقرير الناتج المحلي الإجمالي الشهر الماضي والبالغ 2,8٪ على أساس ربع سنوي ليصبح 3,1٪ على أساس ربع سنوي. ومن المتوقع أيضا أن يظهر تقرير الوظائف لشهر نوفمبر 2013 استمرار قوة أسواق العمل، وأن تكون القراءة عند 183,000 وظيفة لانخفاض البطالة إلى 7,2٪ من 7,3٪.

وعلى الرغم من ذلك، ومع التوقعات التي تشير إلى استمرار تحسن المقاييس الأميركية حتى نهاية السنة، فإن الوصول إلى نقاط أضعف يمكن أن يعكس الاتجاه أو يقلص التوقعات بحدوث تحول في السياسة في اجتماع اللجنة الفيدرالية لشهر ديسمبر 2013، مما يحد من سرعة هبوط أسعار الذهب على المدى القريب.

أداء صناديق كميفك
KMEFIC

كما في 2013/11/30	صافي قيمة الوحدة
صندوق الرؤية	1.487 د.ك
صندوق بوابة الخليج	0.950 د.ك
صندوق الأوسط للسوق النقدي بالدينار الكويتي	0.687277 د.ك
صندوق الأوسط للسوق النقدي بالدولار الأمريكي	4.769033 دولار أمريكي
صندوق أموال النقدي (شركة أموال للإدارة الاستثمار) 188 00 66	0.548972 د.ك

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بشركة الكويت والشرق الأوسط للإستثمار المالي «كميفك» على الرقم 22255555 أو عبر www.kmefic.com.kw